



صفقة مع الريح (جديد الشاعرة)

التونسية ضحى بوترة

تونس / متابعتها:

صدر للشاعرة التونسية ضحى بوترة كتاب (صفقة مع الريح) عن دار نشر الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم... والذي يحتوي نصوصا سردية ونثرية، قدمه الشاعر والكاتب العراقي سعدى يوسف، ولقد جمعت الشاعرة قصائدها الست والأربعين بدقة عالية من الشعرية والتناغم. كما حاولت الشاعرة من خلال المجموعة الشعرية (صفقة مع الريح) التعبير عن الذات والحزن الساكن أنوثتها، ولكن بلغة قوية تتحدى فيها الانهيار، كما قدمت القصائد بلغة دالة وحافلة بالدهشة ومكثفة آثار فيها جوانب عديدة في مسيرة حياتها الشخصية ولقد امتازت الشاعرة بتجربة شعرية تمتد إلى أكثر من خمسة وعشرين عاما، ويذكر أن ديوان (صفقة مع الريح) يعد المجموعة الشعرية السادسة للشاعرة.



ثقافة

إشراف / فاطمة رشاد

سطور

تقديم / خالد سعيد مدرك

كتاب (الإعلام والرأي العام) إضافة جديدة وقيمة للمكتبة الإعلامية اليمنية

عن دار جامعة عدن للطباعة والنشر وضمن سلسلة الكتب الجامعي، صدر الكتاب رقم (5) ضمن هذه السلسلة من الكتب العلمية الأكاديمية المنهجية وقد حمل هذا الكتاب عنوان "الإعلام والرأي العام" (مجموعة دراسات وأبحاث علمية إعلامية) وقام بتأليفه الأستاذ الدكتور/ محمد عبده هادي أستاذ الإعلام بكلية الآداب بجامعة عدن.

وكتاب "الإعلام والرأي العام" (مجموعة دراسات وأبحاث علمية إعلامية) هو ثاني كتاب إعلامي علمي أكاديمي لأستاذنا العزيز والقدير الدكتور محمد عبده هادي، بعد كتابه الأول الموسوم بعنوان (البرامج الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية) (إعدادها - كتابتها - إنتاجها).

وهذا الكتاب العلمي القيم والمهم يمثل تواصلًا للجهود العلمية الإعلامية الأكاديمية المتميزة والتنوع التي يقوم بها أستاذنا الدكتور محمد عبده هادي، وهي جهود مقدرة ومطلوبة ومباركة في مسيرة الحياة الجامعية، فهمة الجامعة الأساسية هي البحث العلمي الحقيقي الذي يسهم بشكل فاعل في تطور المجتمع وتخرج كوادر علمية متميزة متسلحة بالعلم والمعرفة تقود البلد نحو تحقيق تطلعاته وأماله في التقدم والرفق والرخاء والحرية، وقد قدم للكتاب الأستاذ الدكتور/ عبدالعزیز صالح بن حيتور. رئيس جامعة عدن الذي عد الكتاب كتابا مهما في اختصاص الإعلام، ومرجعاً، سيستفيد منه كل من يدرس أو يهتم بالإعلام ومصادره وأدوات نقله، ويتضمن الكتاب دراسات وبحوثاً إعلامية علمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا الرأي العام والتنمية، وقد احتوى الكتاب على ثلاثة فصول، وحوى كل فصل عدداً من الأجزاء أو المحاور.



الجزء الأول من الفصل الأول تناول فيه المؤلف: الإعلام العربي المرئي، واقفه تحدياته. وتطلعاته، أما الجزء الثاني فقد تضمن إشكالية الثقافة الإعلامية المرئية الوافدة عبر القنوات الفضائية، وتمتدحور الحديث في الجزء الثالث عن دور الإعلام في تشكيل الرأي العام وإشكالية دراسة الرأي العام اليمني.

أما الفصل الثاني من هذا الكتاب فقد احتوى أيضاً على ثلاثة أجزاء وتناول المؤلف في الجزء الأول منه دور الإعلام الداعم والماند لبرامج التنمية الشاملة، وتضمن الجزء الثاني دور تكنولوجيا الاتصال في نشر الثقافة العلمية لدى المجتمع اليمني (نموذجاً)، أما الجزء الثالث فقد تناول فيه المؤلف استخدام الوسائل التقنية الحديثة في تنمية المعرفة داخل المجتمع.

واحتوى الفصل الثالث من هذا الكتاب أيضاً على ثلاثة أجزاء، وقد ركز الحديث في الجزء الأول من هذا الفصل على الإعلام العربي وتحديات العولمة للإعلام اليمني الراهن ومستقبله في ظل عولمة الإعلام، فيما تضمن الجزء الثاني أساليب كتابة الأخبار التلفزيونية، فيما تمحور الحديث في الجزء الثالث حول وسائل الإعلام الدولية. وفي الموقع فإن كتاب (الإعلام والرأي العام) مؤلفه أ.د. محمد عبده هادي كتاب مرجمي علمي إعلامي أكاديمي مهم وقيم لا غنى عنه لطالب أو طالبة الإعلام والاتصال وكل المهتمين بالنشاط الإعلامي والاتصالي، وهو يشكل إضافة جديدة للمكتبة الإعلامية اليمنية الفقيرة في مؤلفاتها الإعلامية. مؤلف الكتاب في سطور

أ.د. محمد عبده أحمد هادي- أستاذ الإعلام - كلية الآداب - جامعة عدن

مكان الميلاد: عدن 26/6/1956م - الجمهورية اليمنية
 المستوى الدراسي: دكتوراه PH.D في مجال الإعلام والعلوم السياسية من جمهورية تشيكوسلوفاكيا

عام التخرج: ديسمبر 1992م، عنوان الرسالة العلمية: (إمكانية الإعلام العربي في تقريب وجهات النظر والعمل العربي المشترك بين الأقطار العربية في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية).
 المشاركة العلمية الخارجية:-

المشاركة في الملتقى العلمي الثالث للتدريب الإعلامي بالمملكة العربية السعودية - الرياض - نوفمبر 2005م، حول برامج التدريب الإعلامي في المؤسسات الإعلامية الأكاديمية، نظمتها الجمعية السعودية للإعلام والاتصال.

المشاركة في الندوة العلمية الدولية حول الإعلام والعولمة في الجزائر 2008م بورقة علمية بعنوان:-- الإعلام العربي وتحديات العولمة (الإعلام اليمني نموذجاً) نظمتها جامعة الجزائر.

المشاركة في ندوة حول (الإعلام وبرامج التدريب الإعلامي الحديث في العالم العربي) جمهورية مصر العربية - القاهرة، ونظمتها جامعة القاهرة.

المشاركات الداخلية:

شارك في العديد من ورش العمل والندوات والملتقيات العلمية حول الإعلام، وموضوعات نظام الحكم المحلي، الدراسات العليا وغيرها.

البحوث العلمية :-

نشر أكثر من 13 بحث علمياً داخلياً وخارجياً في مجلات علمية محكمة، ومن ضمنها برامج التدريب الإعلامي لطلاب الإعلام في المؤسسات الصحفية والإعلامية.

المهام الأخرى التي شغلها في الجامعة أو خارجها.

رئيس شعبة الإذاعة والتلفزيون

مدير تحرير صحيفة (أفاق جامعياً) الناطقة باسم جامعة عدن (شهرية جامعية) - منسق البرنامج اليمني الدائم حول تطوير ودعم الإعلام اليمني عن قسم الإعلام جامعة عدن، عضو لجنة المناهج العلمية لكلية الآداب في قسم الصحافة والإعلام - مسئول دائرة الإعلام في الجمعية اليمنية لحماية المستهلك بـعدن.

عدن في التاريخ البريطاني



يتيسر مواجهة المآخذ والدراسات التركية وأيضاً مواجهة إمام اليمن، وقبل أهل المنطقة الحل البريطاني والاعتراف بالحكم الذاتي على الكثيري ولكن في إطار الاعتراف بسيادة السلطان عليهم وأصبحت منطقة الكثيري تابعة من توابع بريطانيا وظلت منطقة حضرموت محل شكوك في نظر الخارجية البريطانية حتى عام 1933م عندما أمكن حل الموضوع بالاعتراف بالمنطقة كامتداد للأقاليم التابع لسلطان مسقط وعمان في ظفار وكان للتوسع التركي والسيطرة على المناطق الحدودية لعدن في مطلع القرن تأثير إلى حد كبير على مستقبل محلية شرق عدن وحدودها.

ولعل أحد آخر عندما تلك المظاهر ذات الدلالة لهذا الأمر، هو النزاع الحدودي الذي سبق مستقبل مع اليمن). أما في كتابات هارولد انجرامز البريطانية والتي تقدم العديد من صفحاتها التاريخية معارف عن عدن في أطوارها السياسية، وهو الذي شغل عدة مناصب، ضابط سياسي في مستعمرة عدن عام 1934م، المستشار المقيم البريطاني في المكلا من 1937م حتى عام 1944م، حاكم عدن بالإنابة عام 1940م، الوكيل الأول لحكومة عدن من 1940م حتى عام 1942م. مما جعل لكتاباتهن عن عدن مرجعية في التاريخ البريطاني فقد كان من الشخصيات السياسية البريطانية التي ساهمت في صناعة القرار السياسي المتصل بـعدن وما تمتد حول المسافات في إدارة العمل.

بينما كانت الدولة التركية تصارع من أجل السيطرة على عدة مناطق يمنية، بدأت عدن استعادة دورها القديم كموقع جغرافي تجاري بعد عام 1839م. وقد أشار انجرامز في كتابته عن عدن:إلى انه منذ ذلك التاريخ أخذ قادة العمل السياسي في حكومة بومباي البريطانية يجنون في أثر مصالحهم المتمثلة بتجارة الفصح، وقد ساعدتهم في ذلك التجار العدنويون، وعرف هينس منذ البداية كيفية التقاض مع القبائل المحيطة والسيطرة على المناطق القريبة من عدن، لأنها قادرة على عرقلة التجارة البرية ووصول مختلف الحاجات المطلوبة في اسواق عدن، وبعد ذلك تأخذ الصورة فيها وجهاً آخر عندما تصل المسافات إلى أئمة اليمن ومناطق التصارع على محمية عدن.

ونعود مرة أخرى إلى إحدى المعاهدات البريطانية التي شكلت خط دفاع وحماية لعدن وهذه المعاهدة هي: عدن، الفضلي، رقم (26). 1888م رقم (26) معاهدة حماية مع الفضلي. 1888م.

(تقد سمت وعينت الحكومة البريطانية اليرجاديير جنرال آدم جورج فويس هوج، سي. بي، المقيم السياسي في عدن لاجرام اتفاقية حماية، وذلك رغبة من جانبها وأحمد بن حسين الفضلي، سلطان شقرة وبلاد الفضلي وملحقاتها لتوطيد عرى الصداقة والأمن والاستقرار. ان اليرجاديير جنرال آدم جورج هوج، سي، بي، والسلطان أحمد بن حسين الفضلي اتفقا على إبرام الاتفاقية بالشروط التالية: المادة (1): تتعهد الحكومة البريطانية ببسط حماية صافية للجلالة الملكة الامبراطورة على شقرة والأراضي التابعة للفضلي وملحقاتها التي تقع تحت سلطنته على رغبة الموقع أدناه السلطان أحمد بن حسين الفضلي.

المادة (2): يوافق السلطان أحمد بن حسين الفضلي ويعد عن نفسه وخلفائه ان يمتنع عن الدخول في أية مراسلات أو اتفاقيات أو معاهدات مع أية أمة أو دولة أجنبية إلا بمعرفة وموافقة الحكومة البريطانية، كما يعد ان يبلغ فوراً المقيم السياسي في عدن أو أي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة أجنبية للتدخل في شؤون شقرة أو ملحقاتها.

المادة (3): يلزم السلطان المذكور أحمد بن حسين الفضلي نفسه وورثته وخلفائه وإلى الأبد، بالأب يتنازل عن أو يبيع أو يرهن أو يعهد أو يؤجر أو يتصرف بأية صورة في أراضي الفضلي أو أي جزء منها، في أي وقت لأية دولة من عدا الحكومة البريطانية. المادة (4): يسري مفعول هذه المعاهدة من تاريخ تحريرها. ويحضور الشهود تم التوقيع ووضع الأختام في عدن اليوم، الرابع من أغسطس عام 1888م.

أ. ج. أف. هوج، اليرجاديير جنرال المقيم السياسي. الشهود: أي. في. ستاس، ليفتانت كوتولنيل مساعد أول بالوكالة للمقيم السياسي.

أحمد بن حسين. الشهود: عبد الله بن ناصر، حسين بن أحمد، أم. اس. جعفر، المساعد المحلي للمقيم السياسي.

أحمد بن حسين. لتسد اون نائب الملكة والحاكم العام لحكومة الهند. تم التصديق على هذه المعاهدة من قبل نائب الملكة والحاكم العام لحكومة الهند في المجلس في فورث ونيام في السادس والعشرين من فبراير 1890م.

ديبلو، جي كنتنهام، السكرتير لحكومة الهند. دائرة الشؤون الخارجية). هذه المرجعيات تقدم لنا صورة عما كانت عليه عدن في تلك المراحل من التاريخ البريطاني في المنطقة وهي مساحة من الزمن جرت فيها من الأحداث ما غير اتجاهات ومواقف وهي بحاجة للعودة إلى الارشيف البريطاني حتى نصل إلى اكير بقدر من الوثائق لنترك عمق التحول التي جرى في عدن بدخول بريطانيا.

لجمي عبدالمجيد

المادة 4، بما ان سلطان لحج يملك الحق في جباية الضرائب على البضائع التي تدخل عدن عبر اراضيهِ، فيسمح له بجباية ذلك، كما هو الحال الآن، داخل الأراضي التي خضعت لبريطانيا، ويتنفس التعريفية الجمركية المنصوص عليها في معاهدة عام 1849م. المادة 5، إذا فر أحد جنود سلطان لحج إلى الأراضي البريطانية، وطلب من قبل السلطان فعلي المقيم ان يعيده، وعلى المقيم أيضاً ان يعيد إلى لحج رعائيا السلطان الذين يلجؤون إلى الشيخ عثمان أو العماد أو عدن لارتكابهم مخالفات جرت العادة لدى الحكومة البريطانية تحريمه بسببها بناء على طلب من السلطان. وتسري نفس المعاملة على الجنود أو الرعايا الفارين من عدن إلى لحج أو أي جزء من اراضي السلطان إذا ثبتت المسوغات المعقولة لدى السلطات البريطانية بطلب عودتهم إلى عدن.

المادة (6) إذا طلب المقيم مخدومات أي فرد من العبيادة، فيتم ذلك عبر السلطان. وفي حالة استقالة أو فصل من العبيادة وطلب استبداله باخرين، فلا بد ان يتم ذلك عبر السلطان أيضاً.

المادة (7) تخضع أراضي السلطان فضل بن علي محسن فضل وورثته وخلفائه للحماية البريطانية من تاريخ هذه الاتفاقية. حررت في الشيخ عثمان يوم الاثنين، السادس من فبراير 1882م، الموافق السابع عشر من ربيع الأول 1299 هـ. سلطان لحج وملحقاتها. بحضور: اف. ام. هنتر، ميجور، مساعد المقيم السياسي في عدن. عمر حسين محمد الوحش

حررت في عدن يوم الثلاثاء، السابع من فبراير عام 1882م، الموافق الثامن عشر من ربيع الأول 1299 هـ. فرانسيس لوخ، ميجور جنرال المقيم السياسي في عدن. ام. هنتر، ميجور، مساعد المقيم السياسي في عدن. عمر حسين محمد الوحش

ريبون، نائب الملكة والحاكم العام لحكومة الهند. تم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل صاحب السعادة نائب الملكة والحاكم العام لحكومة الهند في كلكتا في اليوم السابع من مارس 1882م.

سي جرات، سكرتير حكومة الهند دائرة الشؤون الخارجية). لم تكن سياسة ترسيم الحدود الجغرافية مجرد وضع علامات على الأرض بل هي تحديد هوية وتأسيس كيان وذلك ما سعت إليه بريطانيا وهي تدرك ان لعدن من الصفات ما يجعلها صاحبة خصوصية في مشروعية السياسية والاقتصادية الذي تسعى إلى وضع ركائزه في هذه المنطقة ما بين الأعوام 1872م. 1876م حددت بريطانيا مناطق نفوذها في الجنوب عبر الحدود الجغرافية، وعقدت عدة معاهدات مع قبائل في المناطق الجنوبية، وبالعودة إلى خراطيل تلك الحقبة ونظرنا لها سياسياً وتاريخياً، سوف ندرك السبب الذي جعل الرؤية البريطانية تتقدم مع قبائل العبدلي والصبيحي والفضلي ويقع والعوالق والحوشي وغيرها تلك المعاهدات، نجد اراضي هذه القبائل تشكل حماية قوية من جهة البحر لمستعمرة عدن الهامة من الناحية الاستراتيجية الحربية، وتعد منطقة عازلة تدر حدودها أساساً عبر

جبال تمتد سلاسل فاصلة، الأمر الذي يحول دون التغلغل إلى عمق محمية عدن من ناحية المؤخرة، ويهيئ في نفس الوقت لبريطانيا أن تضع فكرة مد جسر للتواصل مع ابعد المسافات على الجغرافيا الأرضية، لذلك كانت عملية شراء الشيخ عثمان من أهم الأعمال السياسية في الشروع البريطاني حتى يتجدد شكل عدن القادم. في اواخر عام 1901م قررت حكومة بريطانيا والدولة العثمانية تشكيل لجنة لتحديد رسم مناطق الحماية لعدن والفاصلة بين ولاية اليمن ومحمية عدن، وحتى عام 1902م ظل النفوذ العثماني على اليمن يسعى لوضع يده على بعض الأراضي في الجنوب، مع اعدا عدن والمناطق المتاخمة لها، غير أن حكومة عدن البريطانية أصرت بدورها على جعل حدود اراضي تلك القبائل ضمن نفوذها، وقرر السنوولون في لندن ترسيم هذه الحدود، الاستفادة من نتائج المسح الطبوغرافي الذي أجراه في اليمن ضابط بريطاني في 1891م. 1891م، حتى تضع مناطق القبائل سابقة الذكر في إطار العمق الجغرافي لعدن. حول هذا المصير يقول الباحث البريطاني جون ولينكسون في كتابه (حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء) وما لعدن وموقعها في تحديد حالة الوضع في الانتقال التاريخي ما بين القيادة والصناعة حيث يقول: (الاهتمام التركي بتلك المنطقة بدأ منذ القرن السادس عشر.. ثم تزايد الاهتمام وكانت أول مظهره سنة 1840م وما بعدها.. حيث تطلع الأتراك إلى الساحل وفي سنة 1850م حاول الأتراك الاستيلاء على مقالة وشهر بقوة قوامها 800 رجل من أبناء العائلات والقبائل المحلية.. ولكن لم يكتب لتلك المحاولة النجاح.

مرة أخرى ويعد ما فشل الأتراك في الاستيلاء على صنعاء، حولوا أنظارهم باتجاه الساحل الجنوبي وحاولوا الاستحواذ على مقالة ونشأ عن هذا الوضع تعقيدات ومشكلات مختلفة وانتهى الميناء إلى أيدي حاكم المنطقة الذي وقع اتفاقية عدم انحياز مع بريطانيا في سنة 1882م وقبل وضع المحمية في سنة 1888م واعترف بحاكم المنطقة سلطان في سنة 1902. ومع نهاية حرب 1918م وحتى

كثيرها من المناطق السابقة في عهد النفوذ البريطاني على الشرق الأوسط، لعدن من المرجعيات والدراسات في التاريخ البريطاني الكثير من المصادر عبر أكثر من قرن من الزمان ما يعزز قراءة هذا التاريخ ويعطي لكل حقبة منه مكانتها من تكوين عدن في العصر الحديث.

والعودة للأرشيف البريطاني في هذا الموضوع، تجعل عملية إعادة كتابة تاريخ عدن في العهد البريطاني، تغير عدة تصورات وأحكام منطلقة من رؤية سلطوية، أكثر مما هي وليدة نظرة المعرفة الموضوعية التي تتسع التاريخ والسياسة عند درجات من الوعي الحضاري.

في هذا الاتجاه صدرت في بريطانيا عدة بحوث ودراسات عن عدن في فترة الحكم البريطاني ونذكر منها كتاب (عدن واليمن) للمقيم السياسي أول حاكم في عدن برنارد ريلي الذي كانت فترة حكمه من عام 1930م حتى عام 1940م وكتاب، عدن، لحاكمها البريطاني توم هيكنوي تام الذي حكمها من عام 1951م حتى عام 1956م وكتاب «اليمن والغرب، مؤلفه ايريك ماكرو وكتاب الباحث الأمريكي الدكتور برايتون بوش «بريطانيا والهند والعرب، 1914. 1921، وكتاب المؤرخ البريطاني الدكتور غافين صادر عام 1975م وعنوانه «عدن تحت السيطرة البريطانية 1839. 1967».

وفي عام 1981 صدر في لندن كتاب «تاريخ عدن، للدكتور زكي خناكور هو عن الحقبة البريطانية وما زالت الدراسات والبحوث في هذا الجانب واسعة المجال لقيادة الفكر نحو المزيد من الحقائق. لم تكن عدن في السياسة البريطانية موقفاً جغرافياً، بل هي كذلك مسارات حدود من خلالها تجدد المسافات الفاصلة بين خصوصية عدن واختلاف الجوار، فكانت المعاهدات والاتفاقيات التي أوجدت لعدن أرضها الاستقرار وهي تذهب بها رؤية الغرب نحو العصر الحديث، ومن أرشيف تلك الحقبة تقدم نص هذه المعاهدة التي حررت في فترة حكم بريجيدير جاي. بليمر من عام 1882م حتى عام 1885م.

عبدل العبدلي، رقم «11»، رقم «11»، اتفاقية مع السلطان (هذه مواد معاهدة قائمة حالياً بين السلطان فضل بن علي محسن فضل العبدلي، سلطان لحج وملحقاتها، عن نفسه وأعمامه وورثته وورثتهم وخلفائهم، من جهة، والميجور جنرال فرانسيس لوخ، حاصل على الوسام العالي «سي. بي»، والمقيم السياسي بـعدن، نيابة عن حكومة الهند، من جهة أخرى.

ورجوعاً إلى المادة 5، من معاهدة سابقة وقعت في 7 مارس 1849م بين ستافورد بتسوتور هينس، كابتان في سلاح البحرية الهندية، والوكيل السياسي في عدن، نيابة عن حكومة الهند، والسلطان علي محسن فضل عن نفسه وورثته وخلفائه، تلك المعاهدة التي تم الاتفاق فيها أن تمتلك الحكومة البريطانية خورمكسر والمنخفض بينهما وجبال عدن والمكونة من البرجز.. وبما أنه قد تم الاتفاق أيضاً على دفع مبلغ 541 ريالاً شهرياً للسلطان المذكور على محسن فضل وورثته وخلفائه طاملاً ظل ولاؤهم وخلصهم وصداقتهم للبريطانيين، وظلوا ملتزمين بأحكام الاتفاقية بشكل قاطع، وبما أن السلطان فضل بن علي محسن عن نفسه وأعمامه وورثته وورثتهم وخلفائهم قد اتفقوا على أن تدفع الحكومة البريطانية خمسة وعشرين ألف ريال، وإضافة ألف ومائة ريال إلى المحصص الشهري المحدد (541) ريالاً، جزء منها كمقابل أرباح بيع الماء، وهو 600 ريال، والجزء الآخر وهو (500) ريال للملح نظير شراء كل الأرض الممتدة من شمال شبه جزيرة عدن ومحددة بخط يبدأ بنقطة على الشاطئ 16. 1.5 ميل شرق الطرف الشمالي من خورمكسر، ويمتد شمال شرق إلى الشمال 4. 7.1 ميل إلى نقطة على الساحل.

ومن هنا تمر الحدود 3. 1. 4 ميل من البحر غرباً إلى نقطة قرب العمادة، ومن هذه النقطة تمتد الحدود عبر نقطة وهمية على بعد ميل واحد شمالاً من وإلى الشيخ عثمان، وتمتد إلى نقطة على ضفة وادي تبن بعمق ميل إلى الداخل، وتستمر الحدود من هذه النقطة جنوباً إلى جنوب غربي البحر.

المادة 1، هذا إقرار من السلطان فضل بن علي محسن فضل أن المبالغ التي تسلمها بموجب هذه الاتفاقية من الحكومة البريطانية، وهي 25500 ريال، منها 1100 ريال مقابل تنازله وأعمامه وورثته وخلفائه للحكومة البريطانية عن كل ذلك الجزء من أراضيه والحدود أعلاه واعتباره ضمن الأراضي البريطانية، ويلزم السلطان فضل على محسن نفسه وأعمامه وورثته وخلفائه مبلغاً شهرياً يقدر بـ 1641 ريالاً.

المادة 3، يعلن السلطان فضل بن علي محسن فضل، من جهة، والميجور جنرال فرانسيس لوخ، المقيم السياسي بـعدن والمخول بكافة الصلاحيات اعتبار الاتفاق الموقع في 7 مارس 1867م بشأن شبكة أنابيب المياه بين الشيخ عثمان وعدن والموقعة بين السلطان فضل محسن من جهة واللفتنانت كوتولنيل دبلو الي مير بوتر والمقيم السياسي في عدن، من جهة أخرى، لاغياً.

التحصين ضد شلل الأطفال مهما تعددت جرعاته يعطي المزيد من المناعة لطفلك، فلا تتردد في تحصينه..

حملة التحصين الاحترازية ضد شلل الأطفال من (2-4 يونيو 2013م) لجميع الأطفال دون الخامسة، تنفذ من منزل إلى منزل بأمانة العاصمة ومحافظات (عدن، الحديدة، أبين، لحج، حجة، عمران، المهرة، مأرب، الجوف)، وفي المرافق الصحية بمحافظة (صعدة).

أخي المواطن ..
أختي المواطنة